

رغم الكاميرات والمراقبة.. الجرائم ضد النساء في آسيا تتفاقم

تقنية التعرف على المشاعر وتطبيقات السلامة على الهواتف المحمولة لم يساعدوا على كشف جرائم التحرش



كثير من المراقبة.. وكثير من الجرائم

المحمول يجمع المعلومات الشخصية للمستخدم عندما ترسل نهيها إلى الشرطة في أثناء حالة الطوارئ، ويتضمن ذلك الوصول إلى جهات الاتصال الهاتفية وملفات الوسائط، مما يجعل النساء عرضة لمزيد من المضايقات، كما تقول مجموعات حقوق الخصوصية.

وقالت شميلة خان مديرة الأبحاث والسياسات في مؤسسة الحقوق الرقمية "إن التدخلات التكنولوجية التي تسعى إلى زيادة مراقبة النساء من أجل حمايتهن غالباً ما تكرر المراقبة الأسرية والمجتمعية للمرأة".

وأضافت "لا يمكن أن يتوقع من المرأة أن تتاجر بالخصوصية مقابل ضمانات غامضة للسلامة دون اليات مناسبة وشفافية من الحكومة".

وتعد مدن تشيناي وحيدر أباد ودهلي من بين المدن العشر الأكثر رقابة على مستوى العالم، وفقاً لشركة الشبكات الخاصة الافتراضية سيرف شارك.

وتعمل تشيناي، التي تصدرت المؤشر بـ657 كاميرا مراقبة لكل كيلومتر مربع، بتنفيذ مشروع المدينة الآمنة من خلال رسم خرائط للمناطق عالية الجريمة وتتبع الحافلات وسيارات الأجرة بشبكات تلفزيون الدارة المغلقة والأعمدة الذكية.

وقال آرون مورال مدير شركة ديلوات الاستشارية "لم ترغب الحكومة في تنظيم المزيد من المراقبة، بل نظرت إليها بشكل أكثر شمولية لمواجهة التحديات التي تواجهها النساء في المنزل وفي تنقلاتهن، وفي العمل، وفي الأماكن العامة".

أشارت مراجعة لمشروع مدينة آمنة في دهلي العام الماضي إلى أن فعالية الكاميرات في منع الجرائم ضد النساء لم تتم دراستها، ولم تعمل سوى نحو 60 في المئة من كاميرات المراقبة المركبة، وكان أقل من نصفها يخضع للمراقبة.

وقالت المراجعة إن "مشروع شرطة دهلي الذي يركز بشدة على المراقبة يحتاج إلى مراجعة".

ومع ذلك، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في معالجة العنف ضد المرأة بإجراءات مثل التعليم وزيادة أعداد ضابطات الشرطة، اللاتي يشكلن أقل من 10 في المئة من القوات، وفقاً للبيانات الرسمية.

وقالت أنوشكا جين "تعتقد السلطات أن التكنولوجيا وحدها يمكنها حل المشكلات، وهناك القليل من التدقيق في ما يسمى بالحلول لأنها تبايعت بوعود الأمان".

وتابعت "يمكن للسلطات أو العائلات أن تستشهد بالسلامة كمبرر لمزيد من المراقبة لأن السلامة تبقى مصدر قلق أكبر من الخصوصية".

وطنية، كما أدخلت العشرات من المدن تطبيقات الأمان على الأجهزة المحمولة، إلا أنه يتم الإبلاغ عن حالات اغتصاب كل 15 دقيقة.

وفقاً لبيانات حكومية، تضاعفت الجرائم ضد النساء إلى أكثر من 405 آلاف حالة تقريبا في 2019، مقارنة بنحو 203 آلاف حالة في 2009.

وتنتشر في آسيا، وعلى نطاق واسع، تقنية التعرف على الوجه بينما هناك رد فعل متزايد ضد استخدامها في الولايات المتحدة وأوروبا.

وفي إطار مشروع المدن الآمنة الباكستاني، وُزعت الآلاف من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في لاهور وإسلام أباد وكراشي وبيشاور.

وتسرّبت صور من الكاميرات في إسلام أباد لأزواج يسافرون في سيارات في 2019، بينما قالت نساء في جامعة بلوشستان إنهن تعرضن للابتزاز والتحرش من قبل المسؤولين بصور من كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في الحرم الجامعي في نفس العام.

وبعد اغتصاب جماعي العام الماضي على طريق سريع به كاميرات مراقبة تلفزيونية، أطلقت شرطة البنجاب تطبيق أمان للهاتف

وفي باكستان والهند، يُروّج لهذه الأنظمة على أنها ضرورية لتحديث قوات الشرطة التي تعاني من نقص الأعدان والمساعدة في جمع المعلومات وعمليات تحديد الهوية الجنائية.

لكن خبراء التكنولوجيا والخصوصية يقولون إن الفوائد غير واضحة ويمكنهم انتهاك خصوصية الأشخاص، وأنه دون قوانين حماية البيانات، لا يوجد وضوح كبير حول كيفية تخزين البيانات، ومن يمكنه الوصول إليها ولأي غرض.

وتتشكو هذه التكنولوجيا على مستوى معدل الدقة أيضاً، لاسيما في تحديد النساء ذوات البشرة الداكنة والأقليات العرقية.

وأفادت نظام المراقبة على الوجه التجريبي يبلغ 2 في المئة. وقالت وزارة تنمية المرأة والطفل في وقت لاحق إن النظام لا يستطيع التمييز بين الأولاد والبنات بدقة.

وقالت أشالي بهانداري كبيرة المخططين الحضريين في تانديم ريسرش في غوا "يجب أن تشكل في فعالية هذا الحل والاعتماد على البنية التحتية الرقمية لحل التحديات الاجتماعية والتقنية".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وقالت أنوشكا جين، المحامية المشاركة في مؤسسة حرية الإنترنت في دهلي، إن المشروع سيريد المراقبة بشكل كبير، مضيفة أن السلطات استخدمت الجرائم ضد النساء كمبرر لتكثيف المراقبة، وأشارت إلى أن الإنفاق الهائل على الدوائر التلفزيونية المغلقة وتقنية التعرف على الوجه لا يرتبط بانخفاض مائل في الجرائم ضد النساء.

وأكدت لمؤسسة تومسون رويترز أنه من خلال استهداف النساء بشكل غير متناسب، تخلق السلطات مشكلات جديدة في مجتمع تُستهدف فيه النساء باستمرار في منازلهن ويُعتبر إخفاء هويتهن في الأماكن العامة أمراً بالغ الأهمية.

وفي جميع أنحاء العالم، عموماً ظهور تقنيات الحوسبة السحابية والنكاه الاصطناعي استخدام التعرف على الوجه لمجموعة من التطبيقات من تعقب المجرمين إلى قبول رواد الحفلات الموسيقية.

وفي باكستان والهند، يُروّج لهذه الأنظمة على أنها ضرورية لتحديث قوات الشرطة التي تعاني من نقص الأعدان والمساعدة في جمع المعلومات وعمليات تحديد الهوية الجنائية.

لكن خبراء التكنولوجيا والخصوصية يقولون إن الفوائد غير واضحة ويمكنهم انتهاك خصوصية الأشخاص، وأنه دون قوانين حماية البيانات، لا يوجد وضوح كبير حول كيفية تخزين البيانات، ومن يمكنه الوصول إليها ولأي غرض.

وتتشكو هذه التكنولوجيا على مستوى معدل الدقة أيضاً، لاسيما في تحديد النساء ذوات البشرة الداكنة والأقليات العرقية.

وأفادت نظام المراقبة على الوجه التجريبي يبلغ 2 في المئة. وقالت وزارة تنمية المرأة والطفل في وقت لاحق إن النظام لا يستطيع التمييز بين الأولاد والبنات بدقة.

وقالت أشالي بهانداري كبيرة المخططين الحضريين في تانديم ريسرش في غوا "يجب أن تشكل في فعالية هذا الحل والاعتماد على البنية التحتية الرقمية لحل التحديات الاجتماعية والتقنية".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

وتابعت "من المفارقات أن حماية النساء من الإهتام غير المرغوب فيه ينطوي على مشاهدتهن باستمرار من خلال شبكات التكنولوجيا الرقمية. إن هذا لا يمكن المرأة، بل يعزز فكرة أن النساء بحاجة إلى المراقبة من أجل سلامتهن".

التعرف على الوجه

رغم أنه يوجد ما لا يقل عن 50 نظاماً للتعرف على الوجه في جميع أنحاء الهند، وتخطط الحكومة لنشر شبكة

لم تستطع كاميرات المراقبة أن تحد من الجرائم ضد النساء في جنوب آسيا. ورغم تعميمها في شمال الهند وباكستان لرصد حالات التحرش، إلا أن خبراء التكنولوجيا وخبراء الخصوصية يقولون إن فوائدها غير واضحة ويمكن أن تنتهك خصوصية الأشخاص أو تؤدي إلى المزيد من المراقبة، مع القليل من التفسير لكيفية عملها وكيفية تخزين البيانات ومن يمكنه الوصول إليها.

لكنها (الهند) - تصاعدت حالات

العنف ضد النساء والفتيات في جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة، وفرضت السلطات عقوبات أكثر صرامة ووسعت شبكات المراقبة، بما في ذلك أنظمة التعرف على الوجه، لمنع مثل هذه الجرائم.

لكن استخدام هذه التقنيات مع عدم وجود دليل على أنها تساعد في الحد من الجريمة، ودون وجود قوانين لحماية البيانات، دق ناقوس الخطر بين خبراء الخصوصية ونشطاء حقوق المرأة الذين يقولون إن زيادة المراقبة يمكن أن تُضرب بالنساء أكثر.

وقالت الشرطة في مدينة لكانو شمال الهند في وقت سابق من هذا العام إنها ستستخدم كاميرات مزودة بتقنية التعرف على المشاعر لاكتشاف النساء اللاتي يتعرضن للتحرش، بينما أطلقت الشرطة في باكستان تطبيقاً للسلامة على الهاتف المحمول بعد حادثة اغتصاب جماعي.

الإنفاق الهائل على الدوائر التلفزيونية المغلقة وتقنية التعرف على الوجه لا يرتبط بانخفاض مماثل في الجرائم ضد النساء

وفي جنوب آسيا، يتفشى العنف المدفوع بالتمييز على أساس الجنس ويستمر في أشكال عديدة. وحسب بيانات صادرة في العام 2012، تتعرض أكثر من 10 نساء أسبوعياً للهجوم بمادة حارقة في بنغلاديش، وفي الهند تقتل 22 امرأة كل يوم في جرائم تنصل بمهر الزواج، وتبلغ 60 في المئة من السيدات عن تعرضهن لاغتداء جسدي في سريلانكا، وفي باكستان تلقى أكثر من 450 امرأة وقتاً حفتهن سنوياً في ما يطلق عليه "القتل لغسل العار"، وفي النيبال ما زال استعباد الفتيات الصغيرات اللائي يبيعهن أبواهن في أعمار تتراوح بين 6 و7 سنوات ليصبحن خادماً يمارس على نطاق واسع.

وقالت روب ريكا فيرما، ناشطة في مجال حقوق المرأة في لكانو بمحافظة أوتار براديش، التي سجلت أعلى عدد من الجرائم المبلغ عنها ضد النساء في الهند سنة 2019 "لا تعرف الشرطة حتى ما إذا كانت هذه التكنولوجيا تعمل أم لا".

وأضافت "لا تمنحنا تجربتنا مع الشرطة الثقة في أنها ستستخدم التكنولوجيا بطريقة فعالة ومتعاطفة. وإذا لم تنتشر بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى المزيد من المضايقات، بما في ذلك من الشرطة".

وتعد لكانو واحدة من ثماني مدن تغذ مشروع مدينة آمنة يهدف إلى خلق "بيئة آمنة وأمونة وتمكينية" للنساء في الأماكن العامة، والحد من الجرائم من خلال بنية تحتية حضرية أكثر أماناً ووصول فعال إلى الشرطة.

مشروع نساء سداب من فكرة إلى واقع يجسد إبداع العمانيات

مسقط - أطلق عدد من نساء قرية

سداب بمحافظة مسقط العمانية، مبادرة مجتمعية بهدف إبراز مهارات المرأة في مجال الخياطة.

وتعد مجموعة "نساء سداب" أحد النماذج الفريدة في تمكين المرأة من خلال عمل مشروع نسائي يجمع النفع المادي للمتسبات، وهو مشروع صديق للبيئة يقوم على صناعة حقائب تحمل محل الأكياس البلاستيكية، حيث يتم تصنيعها بمختلف الأشكال والأحجام من أقمشة قطنية ومن منسوجات غزلية تنسج بالطريقة التقليدية واليدوية. وتستخدم في صناعة حقائب مواد طبيعية غير مضرّة بالبيئة وبالحياتة الفطرية، كما أن لها بريقاً تراثياً لا يرتبطها بالمواد المصنعة من المنسوجات الغزلية التي تصنع منها الكثير من الملابس والمفارش التي تزين البيوت التقليدية.

المشروع ساهم في تمكين المرأة العمانية وتحويل ربات البيوت إلى منتجات وهن في منازلهن من خلال تدريبهن على خياطة الحقائب

وأشارت إلى أن لمجموعة نساء سداب مشاركات داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي شاركت المجموعة في عدد من الأنشطة والفعاليات والمعارض التي قيمتها الكليات والمعاهد والمدارس والفنادق والمتاحف، أما المشاركات الخارجية فقد شملت عدداً من الدول منها ألمانيا والصين والسعودية والسودان والماليزيا والإمارات والبحرين حيث أسهمت هذه المشاركات في التعريف بالمشروع والترويج له.

وأكدت الكيومية أن المجموعة أصبحت تحت مظلة جمعية "دار الطلاء" منذ نوفمبر 2017، موضحة أن هناك طلبات على مدار العام من قبل عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة لتصميم حقائب خاصة للملقيات والأنشطة والمؤتمرات التي ينظموها.

وتقوم المجموعة بالترويج للمشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركات في الفعاليات الترويجية واللقاءات مع المجموعات السياحية.

وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

سداب بمحافظة مسقط العمانية، مبادرة

مجتمعية بهدف إبراز مهارات المرأة في مجال الخياطة.

وتعد مجموعة "نساء سداب" أحد النماذج الفريدة في تمكين المرأة من خلال عمل مشروع نسائي يجمع النفع المادي للمتسبات، وهو مشروع صديق للبيئة يقوم على صناعة حقائب تحمل محل الأكياس البلاستيكية، حيث يتم تصنيعها بمختلف الأشكال والأحجام من أقمشة قطنية ومن منسوجات غزلية تنسج بالطريقة التقليدية واليدوية. وتستخدم في صناعة حقائب مواد طبيعية غير مضرّة بالبيئة وبالحياتة الفطرية، كما أن لها بريقاً تراثياً لا يرتبطها بالمواد المصنعة من المنسوجات الغزلية التي تصنع منها الكثير من الملابس والمفارش التي تزين البيوت التقليدية.

المشروع ساهم في تمكين المرأة العمانية وتحويل ربات البيوت إلى منتجات وهن في منازلهن من خلال تدريبهن على خياطة الحقائب

وأشارت إلى أن لمجموعة نساء سداب مشاركات داخلية وخارجية، فعلى الصعيد الداخلي شاركت المجموعة في عدد من الأنشطة والفعاليات والمعارض التي قيمتها الكليات والمعاهد والمدارس والفنادق والمتاحف، أما المشاركات الخارجية فقد شملت عدداً من الدول منها ألمانيا والصين والسعودية والسودان والماليزيا والإمارات والبحرين حيث أسهمت هذه المشاركات في التعريف بالمشروع والترويج له.

وأكدت الكيومية أن المجموعة أصبحت تحت مظلة جمعية "دار الطلاء" منذ نوفمبر 2017، موضحة أن هناك طلبات على مدار العام من قبل عدد من المؤسسات الحكومية والخاصة لتصميم حقائب خاصة للملقيات والأنشطة والمؤتمرات التي ينظموها.

وتقوم المجموعة بالترويج للمشروع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركات في الفعاليات الترويجية واللقاءات مع المجموعات السياحية.

وتعمل المرأة العمانية على تطوير العديد من المشغولات اليدوية وتحسينها بما يحافظ على هويتها، ويتلاءم مع الاستخدامات الحالية، وتأتي الحقائب الصديقة للبيئة ذات الطراز العماني كأحد المشاريع التي يتزايد الطلب عليها من داخل السلطنة وخارجها.

وتسعى العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة كجمعيات المرأة العمانية التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية والفرق التوعوية نحو تمكين المرأة العمانية وتأهيلها وتدريبها ورفع مستوى كفاءتها، لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

وتواصل المرأة العمانية تحقيق النجاحات في العديد من المجالات لاسيما في إطار مجتمعتها المحلي، واستغلال الفرص المتاحة التي وفرتها لها الدولة وتحقيق المساهمة في الناتج المحلي.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.

وتشارك المرأة العمانية الرجل في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة، فهي مثال للمرأة التي يحتذى بها، وتعتبر من النماذج المساهمة في عملية التنمية بالبلاد.



التدخلات التكنولوجية التي تسعى إلى زيادة مراقبة النساء من أجل حمايتهن غالباً ما تكرر المراقبة الأسرية والمجتمعية للمرأة

المشروع إبراز لمهارات المرأة العمانية